الأحزاب السياسية وإشكاليات الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة

Political Parties and the Problems of Role and Functions in Comparative Political Systems

عبد الرزاق حسن

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، abderrazak.hacene@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/15 تاريخ القبول: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/06/20

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في بيان أهمية دور الأحزاب في الحياة السياسية للدول. وكشفت بأن الفكر السياسي المعاصر قد اختلف حول مدى ضرورة الأحزاب للديمقراطية أو خطورتها عليها. وانتهت إلى أنه لم يجد إلى الآن وسيلة للتنافس السياسي ولتعزيز المصلحة الوطنية أفضل من الأحزاب.

كلمات مفتاحية: الأحزاب، وظائف الأحزاب، تقدير الأحزاب، السلطة، الديمقراطية.

Abstract:

This study examines the importance of the role of parties in the political life of countries. She revealed that contemporary political thought has differed about the extent to which parties are necessary or dangerous for democracy It concluded that he has not yet found a better means for political competition and to promote the national interest than the parties.

Keywords: Parties, functions of parties, appreciation of parties, power, democracy.

1. مقدمة:

على الرغم من الأهمية التي أثبتتها الأيام لدور الأحزاب السياسية في حياة المجتمعات وأنظمة الحكم المعاصر بوصفها أحد مؤسسات النظام السياسي، إلا أن الفكر السياسي المعاصر قد اختلف حول مدى ضرورة الأحزاب السياسية للديمقراطية أو خطورتها عليها.

ففي الوقت الذي نجد فيه شبه إجماع من الفقه على ضرورة الأحزاب السياسية للنظام الديمقراطي، ذهب البعض إلى اعتبار أن الأحزاب السياسية تمثل خطرا بالغا على الديمقراطية.

ولعل هذا الاختلاف الذي ثار في الفكر السياسي حول مدى ضرورة الأحزاب السياسية للديمقراطية أو خطورتها عليها يبدو مسألة طبيعية وذالك لأن الأحزاب السياسية من الظواهر التي اختلف الرأي حولها باعتبارها من صنع البشر.

وليس أدل على ذلك من اختلاف التعريفات الفقهية للأحزاب السياسية باختلاف الزمان والمكان، لارتباط ذلك بالعصر والوسط الاجتماعي والسياسي المتواجد في ظله الحزب السياسي هذا من جانب، وإلى الوظيفة التي يؤديها الحزب في النظام السياسي من جانب آخر.

هذا، وقد انقسم الفقه بصدد تقديره أو تقويمه للأحزاب السياسية إلى فريقين أولهما وجه انتقادات عنيفة للأحزاب واعتبرها أداة إفساد للحياة السياسية، بينما دافع الفريق الأخر عن الأحزاب مستندا إلى ما تقوم به من مهام ووظائف في الأنظمة السياسية المعاصرة، ومفندا لانتقادات الفريق الأول، والتي هي في نظر هذا الفريق ليست من القوة التي تدفع للعدول عن نظام الأحزاب مقارنة بما يتصف به هذا النظام من ايجابيات طرحها هذا الفريق في إطار دفاعه عن النظام الحزبي.

وعلى هذا الأساس نتساءل في هذا المقام عن مدى اقتراب أي من الفريقين من الصواب من خلال التساؤل عن: مدى ضرورة وأهمية الأحزاب السياسية للنظم الديمقراطية؟

وحتى نتوصل تدريجيا للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا معالجة الدراسة في محورين: نتناول في أولهما ضرورة الأحزاب السياسية للنظام الديمقراطي، وفي ثانيهما خطورة الأحزاب السياسية على الديمقراطية، معتمدين على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك على النحو التالي:

2. ضرورة الأحزاب السياسية للنظام الديمقراطي

لقد شكل الصراع وحدة المنافسة السمة البارزة في حياة المجتمعات البشرية منذ أن وجد الإنسان على الأرض. ويمثل الصراع السياسي أحد ابرز أنماط هذا الصراع وتلك المنافسة منذ اللحظة التي تمايز فيها المجتمع إلى طبقتين قلة حاكمة وكثرة محكومة مسيطر عليها.

وقد أدى هذا الانقسام إلى نشوء تكتلات وتجمعات بحيث مثل كل تكتل أو تجمع، مصالح مجموعة من الأفراد التقت في اتجاه واحد واعتنقت منهجا فكريا واحدا، إلا أن القاسم المشترك بينهما يتمثل في سعيها الدؤوب للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها، اصطلح على تسميتها الأحزاب السياسية.

وذهب القائلون بضرورة الأحزاب السياسية للديمقراطية إلى أنه من الوهم تصور ديمقراطية بدون أحزاب[1]، فالأحزاب السياسية عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته[2]. ولا عجب في أن ينزع معظم المفكرين إلى ضرورة الأحزاب السياسية للنظام الديمقراطي مادامت الديمقراطية في الأصل مبنية على اختيار المواطنين لممثلين ينوبون عنهم في الإدارة والحكم، والاختيار يفترض بطبيعته تعدد الخيارات والاتجاهات السياسية.

وتؤدي الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية[3] عددا من الوظائف منها ما هي عامة تشترك فيها جميع الأحزاب سواء كانت في السلطة أو المعارضة، ووظائف خاصة يؤديها الحزب حسب موقعه في السلطة أو المعارضة. ومنها:

أ- تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام: وذلك عن طريق إنماء المسؤولية لدى الفرد وخلق نوع من التطابق لمصالحه الخاصة والمصلحة العامة، بالإضافة إلى تنمية الوعي السياسي للمواطنين وتتيح لهم التفسير الأكثر وضوحا للسياسة التي يرغبون فيها من ناحية تصنيف المرشحين الذين تجري بينهم المنافسة الانتخابية.

ب- وظيفة التعبير عن الرغبات: من خلال تحديد الآراء الفردية وصياغتها وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليها، ذلك أنه إذا لم تجد الجماهير ما تعبر به عن رغباتها يسود الأفراد نوع من عدم الرضا تجاه النظام السياسي، مما قد يؤدي إلى اتجاه الأفراد نحو العنف، في المقابل يتجه النظام – السلطة الحاكمة- إلى إتباع سياسة القهر، فيسود في المجتمع ما يطلق عليه سياسة العنف والعنف المضاد.

ج- وظيفة تكوين الكوادر السياسية: على اعتبار أن العمل السياسي هو عمل لا يتأتى بالفطرة بل يحتاج إلى الخبرة والتدريب. وتتجلى أهمية هذه الوظيفة من وظائف الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية بالنظر إلى الوضع في دول العالم الثالث، حيث يظل السؤال عن من يخلف القيادات الحالية بلا جواب، ومن هنا يتعاظم الشعور بالخوف من وقوع فراغ في الهيئة الحاكمة حيث لا علم لأحد بالقادم من الظلام المجهول إلى قمة السلطة، وبين الوضع في الدول الديمقراطية حيث تقوم الأحزاب السياسية بدورها المرسوم لها في الحياة السياسية، فيزول الشعور بالخوف من الوقوع في فراغ سياسي بسبب وجود أكثر من إطار محددة اتجاهاته، معروفة فلسفته وسياسته لسد هذا الفراغ حال حدوثه[4].

د- يعمل النظام الحزبي على وجود رقابة على أعمال الحكومة: الأحزاب المعارضة هي الحكومة البديلة التي تنتظر استدعاء الشعب لها لتتولى السلطة بدلا عن السلطة القائمة، وفي سبيل ذلك تقوم بوظيفة المعارضة النزيهة[5] من خلال العمل على مراقبة حزب الأغلبية ونقد سلوك القائمين على تنفيذ سياسته ليس نقدا مجردا فحسب، بل تبين الحل البديل الذي تراه أكثر تحقيقا للنفع العام.

وينسب أنصار نظام الأحزاب السياسية إليه أنه يحقق الكثير من المزايا والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2 الأحزاب مدارس للشعوب

يسمح تعدد الأحزاب بتكوين القادة السياسيين على اختلاف اتجاهاتهم بشكل يصعب تحقيقه في حال عدم تعددها، وإذا كان تكوين القادة السياسيين أمرا ضروريا لعملية استخلاف الحكام، فإنه كذلك ذو فائدة كبيرة في عملية ترشيد سياسة الدولة والتقليل من الاندفاعات غير المتزنة في اتخاذ القرارات المتصلة بالشؤون العامة، وذلك عن طريق الحوار الجاد المثمر والمعارضة الناضجة[6].

ومن جانب آخر تعمل الأحزاب السياسية على تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية، حيث تلعب دورا هاما في سير العمليات الانتخابية، فالحزب يسهل على الناخبين اختيار نوابهم أو حسم أي قرار سياسي.

2.2 الأحزاب همزة الوصل بين الحكام والمحكومين

يضمن النظام الحزبي إيجاد حلقة اتصال بين الحكام والمحكومين في المجتمع السياسي. ففي ظل سيادة النظام النيابي والذي يعهد فيه الشعب إلى مجموعة من الممثلين بتولي الحكم باسمه، ولا يكون له عليهم من سلطان إلا عند إعادة انتخابهم[7]، تبدو أهمية وجود تعددية حزبية تضمن التقاء الشعب بنوابه ومناقشة قضاياهم والاستماع لمطالبهم ودراستها وبلورتها ونقلها إلى الحكام، سواء في صورة اعتراضات على أداء معين أو حثهم على مضاعفة الجهود إذا كان ما يبذل منها لا يكفي لتحقيق مصالح الناخبين محل المطالبة أو الاعتراض، فالأحزاب إذن تملأ الفراغ القائم بين الحكومة والمواطنين[8].

ويمكن إيضاح هذا الدور وأهميته من خلال تصور غياب التعدد الحزبي، حيث سينحصر دور الشعب في اختيار نوابه أو ممثليه وينتظر حتى موعد الانتخابات المقبلة ليعبر عن رضاه أو رفضه للسياسة العامة المتبعة. وذلك خلافا لنظام التعدد الحزبي حيث يمكن لأفراد الشعب أن يلتقوا بنوابهم في ساحة الحزب، مما يضمن استمرار الحوار بين الطرفين ويظل الشعب على صلة دائمة بحكامه يناقشهم الرأي ويبدي لهم تصوراته واقتراحاته التي قد تعين النائب في تحديد موقعه من قضايا المجتمع[9].

ولا يقتصر دور الأحزاب السياسية على مجرد إيصال رؤية الجمهور إلى الحكام بل إن هذه الأحزاب تسعى إلى تحقيق هذه المطالب بكافة الطرق السلمية عبر وسائلها الإعلامية المختلفة، وكذلك عبر تنظيمها للمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية في حال عدم استجابة الحكام لتلك المطالب بالوسائل السابقة[10]، فالتواصل الدائم بين المواطنين وممثليهم بواسطة الأحزاب السياسية يؤديّ إلى العمل الجاد من جانب الحكام لما فيه تحقيق المصلحة العامة.

هذا، ويسمح نظام التعدد الحزبي بتحديد الجهة المسؤولة عن السياسة العامة في الدولة، ذلك أن كل حكومة مسؤولة عن الأعمال والسياسات التي باشرتها خلال توليها الحكم، فالحزب الحاكم يتحمل المسؤولية في مجموعه وليس كل ممثل بعينه[11].

3.2 الأحزاب السياسية رقيب على الحزب الحاكم

وجود الأحزاب يعني وجود معارضة منظمة دائمة ويقظة للحكومة القائمة، فهي تعتبر أجهزة رقابية على أعمال الحكومة ترصد قراراتها وأعمالها، فوجود الأحزاب يدعو إلى دراسة القرارات دراسة عميقة

ومتأنية من قبل أصحاب القرار حرصا على عدم الوقوع في الأخطاء الكبيرة التي تستغلها المعارضة[12]، فالأحزاب المعارضة من خلال ممارسة الرقابة على حكومة الأغلبية تجعل الأغلبية تلتزم دائما جادة الصواب وأقوم السبل التي تكفل لها البقاء في الحكم.

فالأحزاب المعارضة لا تعمل على كشف عيوب اقتراحات الحكومة وقراراتها فحسب، بل تبين الحل البديل الذي تراه مناسب لتحقيق النفع العام، وهذا سيدفع حتما حزب الأغلبية الحاكم إلى بذل ما في وسعه لتفادي التعرض لهجوم المعارضة الذي قد يكلفه التخلي عن السلطة. وتفاديا لهجوم المعارضة يسعى الحزب الحاكم إلى تلبية بعض مطالبها في محاولة منه للحد من انتقاداتها وما قد تلقاه من قبول لدى الرأي العام. وهكذا يضحى وجود الأحزاب وتعددها وفاعليتها ضمانة أساسية لمراقبة الحزب أو الائتلاف الحاكم وكشف أخطائه.

4.2 الأحزاب السياسية تكفل الاستقرار في الحياة السياسية

يكفل نظام التعددية الحزبية استقرار الحياة السياسية في الدولة، وذلك من خلال تأكيد الأحزاب على إمكانية تداول السلطة وانتقالها بطريقة سلمية وبهدوء من حزب للآخر، ويجعل المعارضة تشعر بمشاركتها في إدارة دفة شؤون البلاد، فهي تستطيع من خلال مؤسساتها تنظيم الاحتجاجات ضد الهيئة الحاكمة لكفها عن العدوان والطغيان وإعطاء الشعب فرصة اختيار البديل، وبغياب الأحزاب تضعف المعارضة ويقوى الاستبداد والتسلط وتزداد فرص ظهور التجمعات السرية للساخطين والمتذمرين.

وفي حالة غياب نظام التعددية الحزبية فلن توجد هيئة تضم هؤلاء المتذمرين والمعارضين للحكومة، فلا يكون ثمة خيار لهؤلاء إلا بين أمرين: الطاعة أو الثورة[13].

فالأحزاب تقوي في نفس الفرد الشعور بالمسؤولية وتعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد والجماعات وتهون من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحة الطبقية، وتعلي شأن كل ما يؤدي إلى تحقيق المصالح المشتركة، وتفتح الطريق أمام المعارضين للاشتراك في ممارسة شؤون الحكم علانية، بدلا من المشاركة السرية بطريقة غير مشروعة عن طريق العنف والدم والاغتيال، ويدفع إلى التضحية بالنفس والنفيس للتخلص من حاضر بغيض طمعا في مستقبل حر رغيد.

فكم من شعب ثار على حاكمه المتسلط وخرج أبناؤه عزلا غير مبالين بأسلحة الدمار والموت التي بيد الحاكم بعد أن استنفذوا ما لديهم من طاقة الصبر والتحمل، ومن دون أدنى شك إن وجود الأحزاب وتعددها المبني على التنافس الشريف بينها يحقق الاستقرار بعيدا عن لغة السلاح والعنف.

3. خطورة الأحزاب السياسية على الديمقراطية

مثلما قدم أنصار ضرورة الأحزاب السياسية للنظام الديمقراطي مزايا نظام التعددية الحزبية والأدوار التي تقوم بها في ظله حتى أصبح مفهوما بأن لا ديمقراطية بدون أحزاب، نسب إليه خصومه عيوبا عديدة ووجهوا إليه انتقادات واسعة بهدف إبراز سلبياته وبيان مخاطره، نوجزها فيما يلي:

1.3 الأحزاب أداة لتشويه الديمقراطية والرأي العام

كثيرا ما تتهم الأحزاب السياسية حتى في أكثر البلدان ديمقراطية بأنها خاضعة لسيطرة وتوجيه أقلية قليلة تتمثل في زعماء الأحزاب وقادتها[14]، فالناخب حينما ينحاز إلى حزب معين لاقتناعه ببرنامج هذا الحزب فإنه يعطي صوته لمرشح هذا الحزب بطريقة تلقائية نتيجة لهذا الاقتناع، إلا أن الأحزاب كثيرا ما تلجأ إلى تغيير برامجها أو تعديلها دون الرجوع إلى أنصارها أو مؤيديها[15].

ومن ثم فإن مبادئ الحزب وبرامجه لا يمكن أن تعبر بحال عن رأي أنصاره ومؤيديه، ذلك أن العضو الذي نال اغلب الأصوات ليس أفضل أعضاء الحزب المرشحين لهذا المقعد ولكنه حصل على هذا المقعد إما بفضل الإعجاب بإحدى فقرات برنامج ذلك الحزب دون سواها[16]، أو لقربه من قيادة الحزب أو لمركزه الاجتماعي أو لما يملكه من أموال وثروات. وبعد فترة من الزمن تسيطر أقلية من الأفراد على قيادة الحزب مما يترتب عليه الرجوع في طريق الممارسة السياسية إلى الوراء بدلا من التقدم إلى الأمام صوب النظم الديمقراطية[17].

فإذا ما وصلت الأحزاب إلى الحكم وتبوأت السلطة فهي تمثل حكم أغلبية الشعب ظاهريا بينما هي في الواقع تحقق حكم الأقلية[18]، ولو حققت حكم الأغلبية فان هذه الأغلبية ستنقاد وراء الزعماء، فيكون الرأي في ظاهره مجموع الشعب أما في الحقيقة والواقع فهو رأي قلة قليلة من الشعب تمكنت من الوصول إلى الحكم، وهؤلاء هم قادة الأحزاب السياسية وزعماؤها الذين يسيطرون على شؤونها ويديرون أمورها.

فكل حزب يلجأ إلى أساليب الدعاية المختلفة المباشرة وغير المباشرة لعرض برامجه وشرح أهدافه للجماهير موضحا ما تتضمنه هذه البرامج من مزايا وما تحققه للصالح العام، وفي الوقت نفسه يهاجم

البرامج الخاصة بالأحزاب الأخرى بكافة الطرق والوسائل غير المشروعة بغية إضعافها وتفريق الناس من حولها.

وتحت إلحاح الدعاية وتأثيرها يحل الاضطراب والشقاق وتضيع الحقيقة وتحل محلها الإشاعة، وتضيع المودة والوئام وتحل الأحقاد والضغائن ويشوه الرأي العام[19].

ونشير هنا إلى أن هذا النقد يجد تطبيقا واقعيا له في الأحزاب القائمة في ظل الأنظمة الديمقراطية في أغلب الدول النامية والتي مازالت لم تتعود على معارضة الفكر بالفكر والحجة بالحجة، لتصل بعد ذلك إلى الحقيقة، فالحقيقة كما يقال بنت الاختلاف.

2.3 تقييد حرية النائب وتفضيل المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية

تقوم الأحزاب باختيار مرشحيها ودعمهم ماديا ومعنويا وحشد الجماهير حولهم من خلال تهيئة الرأي العام بما يملكه الحزب من إمكانيات، فإذا ما حالف العضو النجاح في عضوية المجالس المحلية أو الوطنية، فإن هذا العضو ملزم بالتقيد ببرنامج الحزب السياسي وآرائه حتى وإن خالف ذلك رأيه الشخصي[20]، وهذا ما أقر به أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني حين قال" لقد سمعت في مجلس العموم كثيرا من الخطب التي غيرت رأيي، ولم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتي"[21].

ويرجع التزام الممثلين المحليين أو الوطنيين لتوجيهات أحزابهم بسبب خشيتهم من فقدان عضويتهم في الحزب، وما يترتب عليها من صعوبة الحصول على مقعد في المجالس التمثيلية مستقبلا، وهكذا تصبح السلطة الحقيقية بأيدي قادة الأحزاب وزعمائها فهم الذين يحددون الخطة التي يسير عليها ممثلو الحزب والتي لا يحيد عنها إلا من اعتزم الاستقالة من حزبه. ومن ثم يصبح النواب موظفين حزبيين وممثلين لأحزابهم[22] وليس للشعب[23].

إن حرمان النائب من كل استقلال وتقييد حريته لمصلحة الحزب، يجعل المناقشات البرلمانية مناقشات عقيمة، وعبارة عن مباراة كلامية وخطاب تنظيري لا يغير من حقيقة التصويت ونتيجته شيئا[24]، وهذا يتعارض وأبسط مبادئ الديمقراطية ويحول النائب من ممثل للأمة في ممارسة السلطة إلى ممثل للحزب[25].

وكنتيجة لذلك "الحد من حرية النائب" تخرج الأحزاب عن مهمتها الأساسية بصفتها أداة للمشاركة في الحياة السياسية إلى المبالغة في تقديس الحزب[26]، فالأحزاب تسخر الأشخاص لخدمة مصالحها الحزبية الضيقة بدلا من تسخير نفسها لخدمتهم، وتعلو بذلك المصالح الحزبية على المصلحة الوطنية.

هذا، وتحاول الأحزاب إخفاء أهدافها بقناع من السياسات أو الفلسفات الرامية في مظهرها إلى تحقيق خير الجماعة[27]، بينما هي في الواقع تمثيل لإرادة القوى الاقتصادية والمالية القادرة على تمويل خزانة الحزب دون مراعاة للمصلحة الوطنية.

3.3 تفتيت وحدة الأمة

يتهم البعض الأحزاب بأنها تؤدي إلى فصم عرى الوحدة القومية في الدولة، وتقسم الأمة إلى جماعات متناحرة ومتنافسة بسبب الصراع بين الأحزاب والإيديولوجيات المختلفة[28].

فكل حزب يعمل على إضعاف خصومه من الأحزاب الأخرى، فتنقسم بذلك الأمة في الوقت الذي كانت فيه متحدة. ونجد هذا الموقف من الأحزاب في التاريخ القديم والحديث أيضا، فقد نسب (أفلاطون) إلى الحزبية كل أسباب التخلف والانقسام والشر وذلك بقوله: " لا شر يحيق بمدينة أكبر من ذلك الذي إذا نزل بها فرقها شيعا وأحزابا، ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذي إذا حل فيها ربط أجزائها بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة"[29].

وتتضح مصداقية هذا الموقف من الناحية الواقعية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية التي لم تألف معارضة الفكرة بالفكرة والمناقشة بالمنطق السليم قصد الوصول إلى الحقيقة، إذ كثيرا ما يلجأ فريق معين إلى قوة السلاح لفرض وجهة نظره على الفريق الأخير فتراق الدماء.

أما في التاريخ الحديث، نجد أن مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية كانوا ينظرون إلى الأحزاب نظرة شك وريبة، فقد حذر الرئيس "جورج واشنطون" مواطنيه من مغبة الانقسامات التي قد تتعرض لها الأمة بسبب الأحزاب[30].

ويؤدي الصراع بين الأحزاب أيضا إلى عدم قدرة أي حزب على تشكيل الوزارة لوحده مما يحتم عليه تشكيل حكومة ائتلافية تفتقر للتجانس، وذلك لأن الأحزاب المشاركة في هذه الحكومة لا تجمعها وحدة الفكر والمبدأ، وإنما شهوة الحكم ونفوذ المنصب، مما يعجل بنهايتها[31].

4.الخاتمة:

بعد عرض حجج مؤيدي ضرورة الأحزاب للديمقراطية وانتقادات معارضيها، نشير إلى انه ولئن لم يخل نظام تعدد الأحزاب من بعض العيوب إلا إننا نؤيد الاتجاه الذي يرى أنه لا ديمقراطية بدون أحزاب، وذلك لأن الأحزاب تنظم الآراء الفردية المبعثرة وتوجهها، ولو ترك كل فرد وشأنه فإن الحياة الديمقراطية تصبح شيئا مستحيلا باعتبار أن نموذج القرية أصبح غير ممكنا.

أما بالنسبة للمساوئ الحزبية والاستغلال السلبي لها فهو لا يغير من جوهر الفكرة شيئا، وذلك لأن هناك فارق جوهري بين أن يوجه النقد إلى نظام الأحزاب ذاته وبين أن يوجه إلى سلوك قياداتها، ومن غير الإنصاف إلغاء الحق إذا تعسف أحد في استعماله. هذا ويمكن التخفيف من أهم الانتقادات الموجهة لنظام الأحزاب السياسية من خلال بعض الإجراءات: فكون الأحزاب تهدد وحدة الأمة والدولة يرجع إلى بالأساس إلى عدم وجود إطار قانوني يحكم هذه الظاهرة، ويمكن تجاوز مسألة تقديم الأحزاب لمصالحها الحزبية على المصالح العامة العليا للبلاد من خلال تفعيل الدور الرقابي للأحزاب خاصة المعارضة منها. أما مسألة تضليل الرأي العام فقد تجاوزها الزمن في ظل ما تشهده وسائل الإعلام من تطور.

هذا، وقد أثبتت التجارب الإنسانية في العصر الحديث بما لا يدع مجالا للشك مدى ضرورة الأحزاب للنظام الديمقراطي، فمن دونها يعتبر النظام مستبدا ومحتكرا للسلطة، ذلك أن اختلاف أفكار الأحزاب وتنافسها يحقق في النهاية صالح الشعب وأمانيه.

5.الهوامش:

[1] أنظر: رجب حسن عبد الكريم، (2008)، الحماية القضائية لحرية تأسيس وأداء الأحزاب السياسية، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ص811.

[2] حسين جميل، (1987)، حقوق الإنسان في الوطن العربي، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، ص 144.

[3] هناك بعض الوظائف التي يناط بالأحزاب السياسية القيام بها في نظم الدول النامية تختلف في جوهرها عن تلك التي تقوم بها في نظم الدول الديمقراطية، وترتبط هذه الوظائف أساسا بعملية تنمية التكامل القومي، التنشئة السياسية، حل أزمة الشرعية، المشاركة السياسية، وتحقيق الاستقرار السياسي، لمزيد من التفاصيل أنظر: خالد محمد حسن أحمد

ربيع، (2007)، التعددية الحزبية في مصر دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مصر، ص137 وما بعدها.

[4] فتحي فكري، (2000)، القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص20.

[5] ومن الجدير بالذكر انه أحيانا يصدر من الحزب المعارض بعض التصرفات غير المسؤولة، فقد يحمل المواطنين على الثورة وقد يقوم بالافتراء على الحزب الحاكم وتشويه سمعته والهجوم على كل نشاط يتولاه، بل قد يسعى بجد وكد لإيقاع الحكومة والحزب الحاكم في ورطات وأزمات وأخطاء تكون رصيدا له في المعركة الانتخابية القادمة، ومن البديهي أن هذه التصرفات تخالف الدور الأساسي الذي وجدت من اجله، وهنا يظهر الفرق بين المعارضة البناءة والمعارضة الهدامة غير المسؤولة. حول هذا المعنى انظر: نعمان أحمد الخطيب، (1983)، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص49.

[6] سليمان محمد الطماوي، (1979)، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، ط4، القاهرة، مصر، ص574.

[7] ماجد راغب الحلو،(2005)، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، ص258.

[8] ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، مرجع سابق، ص294.

[9] فتحي فكري، مرجع سابق، ص21.

[10] حسين عبد الرحمان أحمد المختار، (2007)، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص27.

[11] سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص262.

[12] أنظر في نفس المعنى: فتحي فكري، مرجع سابق، ص18.

[13] عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، ط5، الإسكندرية، مصر، 1976، ص197.

[14] فتحي فكري، مرجع سابق، ص15.

[15] عبد الغني بسيوني عبد الله، (1997)، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص556.

[16] أنظر: الشافعي أبو راس، (1972)، التنظيمات السياسية الشعبية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، مرجع سابق، ص63.

[17] نبيلة عبد الحليم كامل، (1986)، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص40.

[18] عاصم احمد عجيلة ومحمد رفعت عبد الوهاب، (1984)، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص57.

[19] فتحي فكري، مرجع سابق، ص12-13.

[20] عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص556.

[21] مصطفى أبو زيد فهمي، (1994)، النظام الدستوري المصري ورقابة دستورية القوانين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص287.

[22] الشافعي أبو راس، مرجع سابق، ص67.

[23] سليمان محمد الطماوي، (1988)، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 260-261.

[24] عبد الحميد متولي، (1988)، أزمة الأنظمة الديمقراطية، منشاة المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، ص52-53.

[25] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص42.

[26] سليمان محمد الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص425.

[27] ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، مرجع سابق، ص297.

[28] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص81.

[29] عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص34-35.

[30] اعتبر جورج واشنطون الأحزاب السياسية بمثابة جماعة(أغلبية أو أقلية) تتوحد وتتحرك بدافع مصالح أو عواطف مشتركة تتعارض مع حقوق المواطنين الآخرين أو مع مصلحة المجتمع ككل، لتفاصيل أكثر انظر: نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص7-9.

[31] فتحي فكري، مرجع سابق، ص17.